*دخول "مِن" على نحو "لله دره فارسًا" وشرطه: وأقوال العُلماء في آية:* {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ }

*بحث في النحو*

*إعداد/ أيمن محمد أبو بكر*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ayman.abobakr@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في دخول "مِن" على نحو "لله دره فارسًا" وشرطه: وأقوال العُلماء في آية:*** {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ }***.***

*الكلمات المفتاحية: الالفاظ، التأكيد،المبرد.*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس دخول "مِن" على نحو "لله دره فارسًا" وشرطه: وأقوال العُلماء في آية:* {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ }، و سر دخول "من" على التمييز فتحول التركيب من: لله دره فارسًا، إلى: لله دره من فارس، فهل الحروف، أو الأدوات تكون هكذا بين أيدينا نستعملها كما قالت العرب من قديم: خبط عشواء؛ بلا ضابط يحكمها، أو يحكمنا ونحن مستعملين لها؟ أما هناك علل وأسباب تجعلنا نستعمل الحرف أو لا نستعمله؟

1. *المقالة*

دخول "من" على نحو "لله دره من فارس" وشرطه:

معنا الآن أسلوبان، وهما يفيدان التعجب، وهما مبنيان على التمييز: أن تقول: لله دره فارسًا، وأن تقول: لله دره من فارس،والفرق بين الأسلوبين أن قولنا: لله دره فارسًا، جاء التمييز فيه وهو: فارسًا بالنصب هكذا على الحكاية منصوبًا، وأن قولنا: لله دره من فارس؛ جاء فيه التمييز مجرورًا بـ"من"، هذا هو الفرق الذي نراه بأعيننا عند استعمال هذا الأسلوب الذي يدل على التعجب.

و سر دخول "من" على التمييز فتحول التركيب من: لله دره فارسًا، إلى: لله دره من فارس، فهل الحروف، أو الأدوات تكون هكذا بين أيدينا نستعملها كما قالت العرب من قديم: خبط عشواء؛ بلا ضابط يحكمها، أو يحكمنا ونحن مستعملين لها؟ أما هناك علل وأسباب تجعلنا نستعمل الحرف أو لا نستعمله؟

رحم الله سيبويه الذي خاطبنا في ضوء كتابه، وأنت إذا ألغيت قلت: بأن الأمر مرده إلى المتحدث الذي يملك ناصية الكلمة، لا كما يملك التاجر البهيمة، إن شاء أمسكها وإن شاء باعها، وإذا أرد أن يبيعها باعها للجازر كما قال البارودي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | كما ربى البهيمة جازر |

أو يبيعها لفلاح يستعملها، لا يعنيه إلا أن يبيع.

إن اللغة التي يملكها المتحدث لغةٌ ذاتُ قواعد، ولغةٌ ذات دلالات، والذي يملك القاعدة إنَّما يعرف الدلالات، وإذا عرف الدلالات عرفت القواعد. إن المبرد حين ذكر أن "من" تدخل على نحو: فارس، مما يفيد التعجب، إنَّما تدخل للتوكيد، فكأن المتحدث مطلوب منه أن يعرف أولًا: هل يجوز دخول "من" على تمييزه؟

والجواب: نعم يجوز، فما مرادنا من الجواز؟ مرادنا ألا يخالف كلامنا نحن الخلف كلام السلف؛ لأن اللغة سنة متبعة، ومحاكاة قد تعتريها ألفاظ لم تكن مستعلمة في زمان الفطرة أو الاحتجاج، ومع هذا لا بد أن توضع في القالب السليم، وإيضاح ذلك في غير إبهام ولا قصور ولا تقصير.

أننا نستعمل ألفاظًا لم تكن مستعملة في زمان الأوائل وذلك لاختراع حدث، أو لاسم سمينا به، أو لنحو: ذلك، لكننا لا بد أن نعرف موافقته لأوازن العربية -كما هو معروف- من أوزانها من خلال (الخصائص) أو (المزهر) للسيوطي ونحو ذلك، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان.

لا بد أن نعرف موافقة ما نستعمله من ألفاظ لأوزان العربية؛ حتى نعرف حكم صرفه وحكم منعه من الصرف مثلًا، كذلك الحال في إدخال "من"، أو في دخولها على المجاز العقلي على التمييز، أصحيح هذا؟

الجواب: صحيح. ولكن أصحته تعود على مجرد الدخول دون معنى نقصده؟

الجواب: لا.

أقوال العلماء في آية: {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ}:

ننتقل إلى ما أثاره المبرد من ذكره قول الله تعالى: {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} [النحل 52] لأدنى ملابسة رأى المبرد أن يذكر هذه الآية من سورة "النحل" ليقول: إنها من باب التمييز، والسؤال الآن: هل الآية كلها من باب التمييز، أم أن التمييز هو كلمة نعمة؟

والجواب: أن التمييز هو كلمة نعمة {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ}.

المبرد يرى أن "نعمة" تمييز، دخل عليه "من" للتأكيد، ذكر أبو حيان في (البحر المحيط): "ما" موصولة، وصلتها بـ"كم"، الباء جارة، والكاف مبني في محل جر والميم علامة الجمع، ومعروف: أنه يمكن أن نقول بأن الباء جارة و"كم" بكامله في محل جر، والعامل -والكلام لأبي حيان- فعل الاستقرار، أي: وما استقر بكم من نعمة، ومن نعمة تفسير لما، هذا الذي ذكره أبو حيان يدل على ما قاله المبرد، ومعنى التفسير: التمييز حين يقول: تفسير يرادف ذلك ما قاله المبرد في أول الباب: التبيين والتمييز.

ومعنى ذلك: أن التبيين هو التمييز، ومعنى ذلك أيضًًا أن التبيين هو التفسير، فأنت يمكن أن تقول تفسير، ويمكن أن تقول: تمييز ويمكن أن تقول تبيين، أي: ماذا بكم؟ والخبر: فمن الله.

وأشار أبو حيان إلى رأى الفراء ومن وافقه؛ لأن هناك من المفسرين من وافق الفراء في هذا الذي استطرد أبو حيان فيه فذكره، وأجاز الفراء أن تكون "ما" شرطية، إذا قال الفراء إن "ما" في آية النحل {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} شرطية، فكيف نتناول الآية الكريمة على هذا الذي ذكره هو ومن وافقه، نقول: إن "ما" شرطية، وفعل الشرط محذوف؛ لأنه غير موجود في الآية، كأن التقدير: وما يكن بكم من نعمة، و"ما" من الأدوات التي تجزم فعلين: الأول: فعل الشرط والثاني: جوابه، فلما كانت جازمة للشرط وجازمة للجواب؛ كان لزامًا أن يكون التقدير مجزومًا فنقول هكذا: ما يكن.

وما نسب إلى الفراء ومن وافقه غير معقول؛ لأنَّ فعل الشرط يجوز حذفه ولكنه بعد "إن" وليس بعد "ما"، ومن هنا يكون هذا السؤال من معطيات العقل، ويحذف فعل الشرط بعد "إن" ولا يحذف فعل الشرط بعد "ما"؟ لأن "إن" هي أم الأدوات، وتختص بما لا يختص به بقية الحروف.

إذن أم الأدوات "إن"، وفعل الشرط يستساغ حذفه بعدها، لكنه غير مستساغ أن يحذف بعد "ما".

قال الزمخشري في (الكشاف): وأي شيء حل بكم -انظر إلى "استقر" عند أبي حيان،وإلى "حل" عند الزمخشري، وإلى "يكن" عن الفراء ومن وافقه، وكأن هناك ثلاثة تقديرات في الآية، وأيُّ شيء حل بكم، أو اتصل -أصبح هناك تقدير رابع- لكن لا فرق إلا في يكن المجزومة- وأي شيء حل بكم، أو اتصل بكم من نعمة- فهو من الله، قدر أن: "من الله" خبر لمبتدأ تقديره: "هو"، وعلى هذا الأساس "هو من الله" جملة اسمية هي خبر المبتدأ الذي هو "ما".

قال الزمخشري: وأي شيء حل بكم أو اتصل بكم من نعمة تفسير أيضًا وبيان كما قال المبرد.

إذن القضية والمسألة التي حملتها آية النحل وهي قوله الله تعالى: {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} أقول من على التمييز، ولعلي أجد في ذلك مناخًا لكي أطرح هذا السؤال: ما سبب هذا الخلاف بين المبرد ومن وافقه، وبين الفراء ومن وافقه؟

والجواب: أن سبب الخلاف بناء الآية على "ما"، "وما" من المبهمات.

ونحن نسوق موضوعًا جديدًا هو "المبهمات في النحو العربي"، ستجدون مادة علمية غزيرة في المبهمات، ما هذه المبهمات؟ وما أنواعها ما بين حروف وأسماء؟ وما سبب الإبهام؟ أهو استعمالها في أكثر من وجه؟ أهو البناء؟ أهو صلاحية تقديرها على أكثر من وجه؟ إلى غير ذلك وهذا باب أو فصل، والفصل الآخر يكون في "أثر المبهمات في التقدير"، لماذا كانت المبهمات أرضًا خصيبة للخلاف؟ لأنها صالحة لكي تئول لكي كل متأول، فنحن لا نستطيع أن نقول فيها ما نقول في زيد، لا نقول في زيد ما نقوله في ما، ولعلك تجد في "ما" التعجبية وفي غيرها أن من العلماء من قال: نكرة تامة ومن قال: نكرة موصوفة إلى غير ذلك، الأمر الذي يجعلك تهتم بهذا الموضوع.

{ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} المبرد يرى أن "ما" موصولة والفراء يرى أن "ما" شرطية، لا يمكن أن تكون عندنا أي مثلًا، ويختلف فيها مثل هذا الاختلاف، إذن رأي المبرد أن ما موصولة وأن نعمة تمييز، ما الذي أطلقه عليه أبو حيان في (البحر المحيط) التفسير، هل تجد خلافًا؟

الجواب: لا؛ لأن التفسير هو التبيين وهو التمييز، ما الذي جعل أبا حيان يضعف جدًّا ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه؟ تقول:

أولًًا: ذهب الفراء إلى أن ما في قوله تعالى: {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} شرطية، ولما رأى أنها شرطية كان ذلك يقتضي فعل شرط فأين هو، فقدره وما يكن بكم من نعمة، فلما استقام التقدير؛ لجأ أبو حيان إلى الأصول والاستعمال، فقال: وكيف ذلك والأداة ما، ولا يحذف فعل الشرط بعد "ما" وإنَّما يحذف فعل الشرط بعد "إنَّ" وحدها؛ لأنَّها أمُّ الأدوات، والأمهات مختصات بما لا تختص به الأخوات والبنات، نحن نقول: كان وأخواتها، ونبدأ بــ"كان" لأنَّها تعمل بلا شرط أي: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بلا شرط، وهل هناك من يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط، نعم ومثاله: دام، فلا ترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلّا إذا كانت مسبوقة بما المصدرية الظرفية. ومثل ذلك فتئ وأخواتها، فتئ وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بشرط أن يتقدمها نفي أو شبهه:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى | \* | ولا زال منهلًّا بجرعائك القطر |

فلا بد من تقدم نفي، أو تقدم شبه النفي.

إنَّ التقدير عند أبي حيان أن ما موصولة وأن صلتها بكم، والعامل فعل الاستقرار، أي: وما استقر بكم من نعمة، أما الزمخشري: فقد قدر "حل بكم" أو اتصل، وقد قال أبو حيان: "فمن الله" وقال الزمخشري: فهو من الله، وبيانه عند الزمخشري أوضح في حذف الابتداء، أو في حذف المبتدأ، وقد قال المبرد: واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلًًا؛ جاز تقديمه، وعلة ذلك؟ والعلة هي تصرف الفعل، والمتصرف يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من الجامد، ومثال المبرد على ما ذكره: تصببت عرقًا، كيف تقول على التقديم الذي أشار إليه، إذا أردت الجواب قلت: أقول عرقًا تصببت، والتمييز في المثال: "عرقًًا"، والعامل فيه الفعل تصبب، وإن أردت محاكاة سيبويه قلت: العامل فيه تصببت؛ كيف يكون العامل "تصببت" وهو مكون من فعل وفاعل؟

والجواب: أننا حين قلنا تصببت لم نقصد أبدًًا أن العامل هو الفعل والفاعل معًا، وإنما قصدنا أن العامل لا يستغني عن فاعل فأتينا به كما قال سيبويه، وقصدنا ما ذكره أبو البقاء العكبري: أن الفاعل كجزءٍ من فعله، وقصدنا أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة من حيث المعنى، فعبرنا عن المعنى ولم نقصد التقطيع والمقطع الصوتيّ، هذا بالإضافة إلى الاتصال، والاتصال؟ معناه: اتصال الفعل بالفاعل الذي هو ضمير بارز متصل.

وقد عرفنا أكثر من مرة أنه بسبب ذلك كان البناء على فتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وقول النحويين فيما هو كالكلمة الواحدة جعلنا نرى أن تصببت كالكلمة الواحدة؛ إذن العامل من حيث الحقيقة تصبب، ومن حيث التسامح والتسمح والتجوز تصببت، وقد عمل في الفاعل وعمل في التمييز، ولما كان فعلًًا متصرفًا؛ جاز أن يتقدم التمييز عليه، وكل متصرف في الحياة كذلك يتقدم حينًا ويتأخر حينًا، وكأن الإنسان يشبه اللغة، فما تصرف من الأفعال جاز فيه ما لا يجوز في الجامد، والمتصرف في الأحياء؛ جاز فيه ما لا يجوز في الجامد الذي يلزم حالة واحدة.

تقديم التمييز على عامله:

وهنا تأتي المسألة التي هي خلاف مشهور بين المبرد وسيبويه؛ فإن المبرد قال: واعلم أن التبيين أي: التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه هذا حكم سجله الرجل في كتابه وقد اطلع على كتاب سيبويه قبله وعلم أن الرجل لا يجيزه. لم يكن المبرد جاهلًا بالكتاب، إنه يعلم رأي سيبويه، وسيبويه لا يجيز عرقًًا تصببت، وإنما الكلام عنده أن تقول: تصببت عرقًا، فما معنى ذلك قاعدة؟

معناه: أن تقول: لا يتقدم التمييز على عامله عند سيبويه، لكن المبرد يرى أن ذلك جائز؛ حيث التطبيق تقول: عرقًا تصببت، جائز عند المبرد ممتنع عند سيبويه؛ قال المبرد: يجوز أن تقول: عرقًا تصببت، وهذا لا يجيزه سيبويه، لم يناقش الرجل ولم يقل قد غلط سيبويه، وإنما أشار إلى أن سيبويه لا يجيزه، ولم يضعف رأيه، وشغله عن الرد وعن التعقيب أن يعود هو إلى رأيه، وأن يبين ما الذي حمل سيبويه على هذا، فقال: لأنه -أي: تصببت عرقًا- بمنزلة عشرون درهمًا، وحمل سيبويه على منع: عرقًا تصببت ؛لأنه لا يجوز درهمًا عشرون، فتقدم العدد، ثم تأتي بالمعدود، هذه لغة العرب.

لقد بنى ابن عصفور رأيه على أن الجملة برمتها بمنزلة عشرين، كما أن عشرين هو الذي عمل النصب في التمييز على التشبيه كذلك الجملة تعمل بالنصب في التمييز؛ لأنها تساوي كلمة عشرين.

قال المبرد: راكبًا جاء زيد.

إعراب هذا الأسلوب: راكبًا: حال منصوبة بالفتحة، جاء: فعل ماض، زيد: فاعل، والأصل في هذا التركيب: جاء زيد راكبًا، نبدأ بالفعل، ثم نثني بالفاعل، ثم نأتي بالفضلات، ونقول: راكبًا وسعيدًا، المبرد يقول: لا يجوز راكبًا هذا زيد.

أولًا: إعراب هذا الأسلوب: راكبًا: حال، وهذا: مبتدأ وزيد: خبر. ومثله في القرآن الكريم: {ﭖ ﭗ ﭘ} [هود: 72]: هذا مبتدأ، وبعلي خبر، وشيخًا حال.

امتنع أن نقول: راكبًا هذا زيد، قصد المبرد أن يفرق بين عامل جاء متصرفًا، وهو الفعل جاء يجيء، وبيَّنَ ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، وهو هذا وهو غير متصل.

والعامل في الحال ما تضمنه اسم الإشارة من الفعل أشير؛ لذلك امتنع تقديم الحال، وجاز تقديمها في: راكبًا جاء زيد؛ لأن الفعل متصرف، لكن امتنع في نحو قولنا: راكبًا هذا زيد؛ لأن العامل ليس كالعامل في المثال الأول الذي جاء فيه التقديم: راكبًا جاء زيد.

راكبًا جاء زيد: سألنا عن إعراب الأسلوب لنقول: راكبًا حال، ونحن الآن في باب التمييز، اتضح الأمر أن سيبويه لم يقارن بين أسلوب جاء فيه تمييز، وأسلوب جاء فيه حال، وإنما الرجل قال: لا يجوز عرقًا تصببت؛ لأنه لا يجوز درهمًا عشرون، هذا وجه المقارنة المقبول، لكن الذي لا يقبل: أن يقاس التمييز على الحال.

إذن، السر في تضعيف ما ذكره المبرد: أنه قاس التمييز على الحال، هذا لا يصح، قالوا: لا يجوز القياس على الحال، وهذه فضلة وهذه فضلة، وهذه نكرة وهذه نكرة، كل ذلك غير مقصود، وإنما المقصود: أن الحال لا تشبه التمييز في كل وجه، والقياس لا بد أن يكون المقيس مشبهًا للمقيس عليه من كل وجه.

هذا مهم؛ ولذلك كان ما رآه سيبويه من عدم جوز عرقًا تصببت هو الوجه الذي عض عليه العلماء بالنواجذ ولم يقبلوا ما ذكره المبرد؛ لأنه قاس التمييز على الحال، والحال لا تشبه التمييز، أو التمييز لا يشبه الحال من كل وجه حتى يقاس عليه، فهناك شواهد ظاهرها وأقول ظاهرها يعضد ما ذكره المبرد ويضعف ما قاله سيبويه، هناك شاهد يقول:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أتهجر ليلى للفراق حبيبها | \* | وما كان نفسا بالفراق تطيب |

والشاهد: أن "نفسًا" ظاهرها تمييز، والعامل تطيب، وهو فعل، ومتصرف، والأصل: وما كان تطيب نفسًًا للفراق، فكيف تهجر؟! قال ابن جني: نقابله -يعني هذا الشاهد الذي يضعّف رأي سيبويه ويجيز ما منعه- نقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن منصور،ويقارن ابن جني هذا الشاهد برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر؛ حيث قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | وما كان نفسي بالفراق تطيب |

والوزن هو الوزن ولم ينكسر؛ ذلك أن هناك رواية لا كسر فيها، والمعنى عليها مقبول، "وما كان نفسي" وعلى هذا صارت نفسي اسمًا لكان مرفوعًا بالضمة المقدرة، وخبر كان جملة: تطيب، جملة تطيب هي والجملة من الفعل والفاعل الذي هو في محل نصب خبر كَانَ، وقال العبارة التي لا يقولها إلَّا عالم، فرواية برواية والقياس من بعد حاكم، وما كان نفسي بالفراق، ومعنى رواية برواية، أنكم إذا قلتم: قال الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أتهجر ليلى للفراق حبيبها | \* | وما كان نفسًا بالفراق تطيب |

نقول لكم: والله هذه رواية نحن نردها، وعندنا رواية البيت:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | وما كان نفسي بالفراق تطيب |

وقد أضيفت كلمة نفسي إلى الياء فأصبحت معرفة، والتمييز لا يكون معرفة، فانتهى الأمر على هذا.

وقد عقد ابن مالك لهذه المسألة فصلًا في (شرح التسهيل) فقال:" أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا"؛ فإن فعلًا متصرفًا، وذكر المثال، فقال: نحو: طاب زيد نفسًا؛ ففيه الخلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز: مذهب الكسائي والمازني والمبرد.

إجماع النحويين من سيبويه والمبرد والكسائي، وغيرهم عَلَى مَنْعِ تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا كالمثال في الحال الذي ذكره المبرد جامد لا يتقدم بإجماع النحاة.

أما إذا كان العامل فعلًا متصرفًا ففيه الخلاف، وضح هذا الخلاف، تقول: منع سيبويه ومن وافقه أن يتقدم التمييز على عامله، ومن ثم تستطيع أنت أن تصوغ هذه العبارة هكذا: يمنع سيبويه أن يتقدم التمييز على عامله جامدًا كان أو متصرفًا.

أما الكسائي والمازني والمبرد، ومن قال بقولهم؛ فإنهم أجازوا تقديمه على عامله إذا كان فعلًًا متصرفًا، قال ابن مالك: وبقولهم أقول: يعود الضمير في قوله: و"بقولهم" على الكسائي، والمازني، والمبرد؛ وموقف ابن مالك من هذا الخلاف: أنه وافق الكسائي وخالف سيبويه؛ لأنه يريد أن يقيس تقديم التمييز على عامله المتصرف على الحال كما فعل المبرد.

ابن مالك أتى بالقياس من المبرد قبله، لكن له سلف فيها، ثم قال: ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح، كأنَّ الكلام الفصيح يدل على أنَّ هذا التمييز يتقدم على عامله الذي هو فعل متصرف، قال: ولصحة ورود ذلك، ولعلك تلحظ ما قاله هنا: وما ذكره ابن جني، معنى ما ذكره ابن جني: أنَّ رواية برواية، ومعنى الرواية بالرواية هذا كلام يجعلك تقول: وابن مالك لا يقول: رواية برواية، وإنَّما يقول: هذه رواية صحيحة لي أنَّ آخذها وأن أبني عليها لصحة ما ورد.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ